

## الاشتراكية العلمية كنظام اقتصادي اجتماعي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

### Contents

أولاً - السمات الأساسية لمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية:	2
ثانياً - التناقضات الاقتصادية في مرحلة الانتقال: .....	5
ثالثاً - السمات العامة المميزة للاشتراكية كنظام اقتصادي اجتماعي: ....	7
في الميدان الاقتصادي: .....	8
في الميدان الاجتماعي: .....	8
في الميدان السياسي: .....	9
رابعاً - سمات المجتمع الاشتراكي (حالة الاتحاد السوفياتي): .....	10
خامساً - القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاشتراكي: .....	11
سادساً - آلية عمل النظام الاقتصادي في الدول الاشتراكية: .....	14
سابعاً - (أزمة النظام الاشتراكي) تراجع التجربة الاشتراكية والتحول إلى اقتصاد السوق: .....	15
ثامناً - برنامج إعادة البناء "البيروستريكا": .....	16
تاسعاً - هل فشلت الاشتراكية العلمية؟ .....	21
عدد الشركات .....	23
الولايات المتحدة الأمريكية .....	23

## الاشتراكية العلمية كنظام اقتصادي اجتماعي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

يكشف الاقتصاد السياسي النقاب عن القوانين الاقتصادية وظروف ومحفزات تطوير الإنتاج الاشتراكي، فهو بذلك يبين لنا طرائق تطوير القاعدة المادية التقنية للاشتراكية. كما يدرس علاقات الإنتاج في حركتها الديناميكية وفي ارتباطها بتنمية وتحسين عوامل الإنتاج ونمو وزيادة فعاليتها. وهو بذلك يحاول وضع توصيف كمي ونوعي للظواهر والمشكلات الاقتصادية، ويستخدم أحياناً الطرائق الرياضية والإحصائية للبحث في العلائق الاقتصادية بين الناس.

أولاً - السمات الأساسية لمرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية:

لا يمكن للاشتراكية أن تنشأ ضمن أطر العلاقات الرأسمالية. ولا تنضج في أحضان النظام الرأسمالي سوى المقدمات المادية التي تعمل على التحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي. ولا يتم الانتقال إلى الاشتراكية على الفور وبشكل جاهز وناجز. بل لا بد من مرحلة انتقالية، قد تطول أو تقصر، يتم خلالها القضاء على مخلفات النظام القديم وإرساء أسس المجتمع الاشتراكي الجديد. وتسمى هذه المرحلة، مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. تبدأ هذه المرحلة بالإعلان عن قيام سلطة المنتجين السياسية، التي تعيد لهم حقهم في حصيلة إنتاجهم ووسائل الإنتاج. وبعد أن تركز الطبقة العاملة السلطة السياسية في أيديها تشرع بالتحويلات الاشتراكية.

لا يتم بناء الاشتراكية وتحقيقها دفعة واحدة ومباشرة بعد استيلاء البروليتاريا على السلطة، بل يتطلب المرور بمرحلة انتقالية طويلة نسبياً يتم خلالها الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. " وذلك لأن إعادة تنظيم الإنتاج أمر صعب، ولأن إجراء تغييرات جذرية في جميع ميادين الحياة يتطلب وقتاً، ولأنه لا يمكن قهر القوة الهائلة الكامنة في إدارة الاقتصاد بالطريقة البرجوازية الصغيرة والبرجوازية إلا بنضال عنيد طويل النفس. لذا يتحدث

ماركس عن مرحلة كاملة من دكتاتورية البروليتاريا باعتبارها مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية".<sup>1</sup>

ويتميز اقتصاد المرحلة الانتقالية بتعدد أنماطه. حيث نلاحظ في هذه المرحلة ثلاثة أنماط اقتصادية أساسية هي:<sup>2</sup>

- 1 - النمط الاشتراكي (تمثله الطبقة العاملة).
- 2 - النمط البضاعي الصغير (تمثله الاستثمارات الفلاحية، والحرفيون وغيرهم من صغار المنتجين الذين لا يستخدمون العمل المأجور).
- 3 - الرأسمالية الخاصة (تمثلها المشاريع الرأسمالية الكبيرة في المدينة والريف والتي تستخدم العمل المأجور).

ومن الممكن أن توجد أنماط اقتصادية أخرى غير الأنماط الثلاثة المذكورة أعلاه إذ تستمر خلال هذه المرحلة، بعض العلاقات العشائرية والقبلية والإقطاعية.

وتبدأ مهمات بناء النظام الاشتراكي، بالعمل على إنهاء وتجاوز تعدد الأنماط هذه بوساطة التدابير الاقتصادية التي تقود إلى إشاعة علاقات الإنتاج الاشتراكية على نطاق الدولة بكاملها.

وأثناء المرحلة الانتقالية لا بد من اتخاذ بعض التدابير والإجراءات منها:

- محاربة الاحتكارات الإمبريالية والبرجوازية الكبيرة المحلية والإقطاعيين.
- تطوير قطاع الدولة في الاقتصاد الوطني.
- فرض رقابة شديدة على نشاط رأس المال الأجنبي.
- تطبيق مبدأ التخطيط والاقتصاد المنهجي.
- تنفيذ الإصلاحات الزراعية وتشجيع الحركة التعاونية الزراعية في الريف.

وتختلف وتائر التحولات الاجتماعية الاقتصادية وعمقها باختلاف البلدان، ولكنها تبقى بشكل عام المقدمات الفكرية السياسية والاقتصادية

<sup>1</sup> - لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد 38، ص 385-386.

<sup>2</sup> - ايلين وموتيليف، ماهو الاقتصاد السياسي، مصدر سابق ص 367.

والاجتماعية لبناء أسس النظام الاشتراكي. ويتضمن الانتقال إلى الاشتراكية خلق علاقات اجتماعية جديدة تختلف تماماً عن العلاقات الرأسمالية ولا يمكن خلقها ضمن الرأسمالية.

تختلف مدة المرحلة الانتقالية من الرأسمالية إلى الاشتراكية من وقت لآخر ومن بلد لآخر، وهي ترتبط بالظروف التاريخية لكل بلد، بما فيها مستوى القوى المنتجة، ودرجة تطور أشكال ملكية وسائل الإنتاج، وميزان القوى الاجتماعية، والتقاليد التاريخية والقومية، كما أن للظروف الخارجية ووجود النظام الاشتراكي العالمي أثراً مهماً في تحديد مدة المرحلة الانتقالية.<sup>3</sup> وبعد انتصار الثورة الاشتراكية تبدأ مرحلة حل المهام الأساسية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وأبرز هذه المهام:

- تصفية علاقات الإنتاج الرأسمالية، والاستعاضة عنها بعلاقات اشتراكية.
- تصفية الطبقات الاستغلالية وإزالة استغلال الإنسان للإنسان والأسباب التي تولده.
- بناء القاعدة المادية والتقنية للاشتراكية عن طريق :
  1. بناء صناعة متطورة واستخدام التقنية العالية.
  2. التغلب على تعددية الأنماط في الاقتصاد الوطني.
  3. تحويل الإنتاج الحرفي الصغير تدريجياً إلى إنتاج اشتراكي تعاوني كبير.
  4. تعميم الثورة الثقافية.<sup>4</sup>

كتب فريدريك أنجلز: " إن الاشتراكية تهيبُ إمكان توفير الظروف المادية الكافية والمتحسنة من يوم لآخر للعيش لأعضاء المجتمع كافة، وكذلك التنمية الكاملة الحرة وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية عن طريق الإنتاج الاجتماعي".

<sup>3</sup> - انظر، الاقتصاد السياسي دليل العلوم الاجتماعية، مجموعة من المؤلفين السوفييت، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ت. د. فؤاد أيوب، دار دمشق - بيروت 85-1986، ص 357.  
<sup>4</sup> - انظر، الشيوعية العلمية، معجم، المصدر السابق ص330-332.

ويتم في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، ترسيخ أسس الاقتصاد الاشتراكي من خلال:

- بناء القاعدة الصناعية الاشتراكية.
- تطوير الزراعة ونقلها من الفردية إلى الجماعية عن طريق المزارع التعاونية ومزارع الدولة.
- إلغاء إمكانية حدوث الاستغلال.
- زوال علاقات التنافس والمزاحمة، وعلاقات السوق العفوية.
- وترسيخ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

وبما أن الاقتصاد الاشتراكي هو أساس الحياة في المجتمع، فإنه يشترط تطور جميع الميادين الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية). وتسهم الدولة في جعل العمل الحاجة الحيوية الأولى لكل مواطن، عندما تتحقق المصلحة المادية والمعنوية للمنتجين في جني ثمار الإنتاج. وهذه المصلحة تتحقق من خلال تطبيق المبدأ الاشتراكي لتوزيع الخيرات المادية حسب كمية العمل المبذول ونوعيته.

### ثانياً - التناقضات الاقتصادية في مرحلة الانتقال:

نتيجة لوجود أنماط وأشكال اقتصادية خلال مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تختلف من حيث طابع الملكية وعلاقات الإنتاج. فمن البديهي أن تبرز خلال مرحلة الانتقال مجموعة من التناقضات الاقتصادية التي لا تتلاءم مع الطبيعة الموحدة والمترابطة لنمط الإنتاج الاشتراكي. ويمكن تلخيص أهم هذه التناقضات بما يلي:<sup>5</sup>

1 - التناقض الأساسي بين الاشتراكية والرأسمالية. لأن مجرد استلام السلطة السياسية لا يعني إزالة العلاقات الرأسمالية وبصورة كلية. إذ يبقى تأثير هذه العلاقات قائماً سواء أكان على الصعيد السياسي أم الإيديولوجي، ولذا تتسم مرحلة الانتقال بصراع اجتماعي وسياسي قد يكون حاداً في بعض

<sup>5</sup> - مقتطف، د. محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، كلية الاقتصاد والتجارة دمشق 1985 ص354-356.

الحيان بين القوى الاشتراكية الصاعدة والقوى التي تعمل للعودة إلى الرأسمالية.

2 - التناقض بين طبيعة السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع وبين انخفاض مستوى القاعدة المادية والتقانية وبخاصة في البلدان التي لم تشهد في السابقة تطوراً عالياً في مستوى التصنيع. ويتفاقم هذا التناقض كلما تعددت الأنماط والأشكال الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال مما يزيد من صعوبات التغيير في البنية الاقتصادية وتعميم أسلوب الإنتاج الاشتراكي بالاقتصاد الوطني.

3 - إن أحد هذه التناقضات هو التناقض بين الصناعة الاشتراكية المتمركزة في إطار علاقات الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية وبين تبعثر الإنتاج السلعي الفردي البسيط في المجالين الحرفي والزراعي. باختلاف العلاقات والقوانين الاقتصادية في كلا القطاعين يؤدي إلى ظهور الخلل وفقدان التوازن في الاقتصاد الوطني. وحتى يمكن منع نمو أي شكل من أشكال العلاقات الرأسمالية في مجال الإنتاج السلعي البسيط أو الصغير وما ينجم عن ذلك من نتائج ضارة على تطور الاقتصاد الاشتراكي، فإن الدولة تقوم في سبيل حل هذه المشكلة بإنجاز كل الإجراءات الاقتصادية والسياسية بغية تحويل الإنتاج السلعي الفردي البسيط إلى الشكل التعاوني والاشتراكي في الإنتاج.

**نستنتج مما تقدم أنه** يستحيل التعايش بين أنماط اقتصادية متناقضة في جوهرها وطبيعتها مع طبيعة النظام الاشتراكي. وذلك خلافاً لما هو عليه في الأنظمة الاقتصادية الأخرى. ويعود ذلك لأسباب عديدة أولها - إن استمرار انخفاض مستوى القوى المنتجة في بعض الأنماط الاقتصادية كنمط الإنتاج السلعي البسيط لا يسمح بتطور العلاقات الاشتراكية. ثانيهما - إن تدعيم البناء الفوقي للمجتمع المتمثل بالسلطة السياسية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية يشترط وجود بنية تحتية متمثلة في قاعدة اقتصادية متماسكة ومتطابقة مع البنية الاجتماعية والسياسية.

تجسد العلاقات الاقتصادية حسب النظرية الماركسية - اللينينية المصالح الحقيقية للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. إن المصالح الاقتصادية الحقيقية للطبقة العاملة والفئات المنتجة الأخرى في المجتمع الاشتراكي تتجسد في تطوير القوى المنتجة وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعية. إلا أنه يستحيل تحقيق هذا الهدف دون حل للتناقضات الناجمة عن وجود أنماط اقتصادية مختلفة. فحتى يمكن إزالة شكل الإنتاج الرأسمالي وتحويل شكل الإنتاج السلعي البسيط لا بد من تطوير أسلوب الإنتاج الاشتراكي على المستوى الاجتماعي وهو يركز أولاً على تطوير القاعدة المادية التقنية للاشتراكية وعلى تجميع وتحديث العمل الزراعي وغير ذلك من قطاعات الاقتصاد الوطني.

### ثالثاً - السمات العامة المميزة للاشتراكية كنظام اقتصادي اجتماعي:

يتم الانتقال إلى التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الشيوعية، من خلال تحلل وسقوط النظام الرأسمالي. وتتم هذه التشكيلة، خلال عملية تطورها، بمرحلتين أساسيتين على التوالي:

الأولى - هي الاشتراكية، والثانية - هي الشيوعية. ويتم الانتقال من المرحلة الأولى " الاشتراكية " إلى المرحلة الثانية " الشيوعية " بشكل تدريجي، وخلال فترة زمنية تطول أو تقصر، وذلك حسب الخصائص التاريخية والقومية لكل مجتمع من المجتمعات.

نستطيع أن نحدد أهم الخصائص والصفات التي تميز الاشتراكية وفقاً لما

يلي:

- الأساس الاقتصادي - الاجتماعي في الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. وتصبح علاقات الإنتاج تعاون ومساعدة متبادلة.
- تصبح وسائل الإنتاج، وسيلة لتوفير زمن العمل ولتخفيف وطأته. من خلال زيادة إنتاجية قوة العمل بشكل عقلانية ومخطط، وزيادة الثروة الاجتماعية بهدف تحسين رفاه الأفراد والمجتمع.
- يتصف العمل بطابع اجتماعي، ولا يخضع لاستغلال.

- الهدف الأساسي للإنتاج هو تلبية الحاجات المادية والثقافية المتزايدة باستمرار، للفرد والمجتمع.
- إن العمل واجب اجتماعي على أفراد المجتمع كافة القادرين عليه. والمساهمة في العمل هي معيار المشاركة في توزيع المنتج الاجتماعي.

وبذلك يتم توزيع المنتج الاجتماعي حسب نوعية وكمية ما أنفق من عمل في الإنتاج الاجتماعي.

تتحدد سمات المجتمع الاشتراكي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وفقاً لما يلي:  
في الميدان الاقتصادي:

يتحقق أسلوب الإنتاج الاشتراكي، عندما تصبح ملكية وسائل الإنتاج تخص المجتمع بأسره من خلال ملكية الدولة والملكية التعاونية. ويكون هدف الإنتاج تحقيق الحد الأقصى من تلبية حاجات أعضاء المجتمع المادية والروحية. ويكون العمل واجباً مفروضاً على الجميع، مع ضرورة تأمينه لسائر القادرين عليه، ويجري الإنتاج هنا وفق خطة الدولة، ويتم توزيع المنتوجات حسب العمل ووفقاً لمبدأ الاشتراكية، الذي ينص: (من كل حسب كفاياته، ولكل حسب عمله).

في الميدان الاجتماعي:

أهم الصفات التي تتصف بها الاشتراكية هي انعدام التنافرات الطبقيّة. ومع زوال التنافرات الطبقيّة في داخل المجتمع تزول التنافرات بين الأمم والشعوب. ويكون قانون حياة المجتمع هنا هو عناية الجميع بخير كل فرد وعناية كل فرد بخير الجميع.

في مرحلة بناء الاشتراكية لا يمكن تحقيق المساواة الاجتماعية التامة. فإن العمل لا يزال ينقسم إلى عمل ذهني وعمل جسدي، إلى عمل صناعي وعمل زراعي وهذه الظروف توجد عدم التجانس في المجتمع على الصعيد الاجتماعي، ووجود الطبقات كالعامل والفلاحين، والفئات أيضاً كالمثقفين.



وهذا يؤكد استمرار ظهور بعض التناقضات غير التناحرية، والتي يمكن حلها في إطار النظام الاشتراكي من خلال عملية التطور المستمرة.  
في الميدان السياسي:

يجب أن تكون السلطة السياسية في النظام الاشتراكي بأيدي المنتجين والشغيلة، بقيادة الطبقة العاملة. مع وجود حزب طليعي يقود الدولة والمجتمع. ويتم حل القضايا الاجتماعية الأساسية، على أساس اشتراك الجماهير الديمقراطية الواسع، من خلال المنظمات الشعبية. لقد احتلت مسائل النضال الطبقي موقعاً مهماً في مبادئ الاشتراكية العلمية.

وأكد ماركس وانجلز على دور الطبقة العاملة الثوري في عملية التحويل الاشتراكي. هذا الدور الذي تحدده جملة من العوامل أهمها: <sup>6</sup>

أ - إن الطبقة العاملة هي القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع.  
ب - إنها الطبقة الأكثر معاناة من الاستغلال في المجتمع البرجوازي.  
ج - إنها الطبقة الوحيدة صاحبة المصلحة في استبدال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الملكية الاجتماعية.

د - إنها الطبقة الأرقى تنظيمياً، بين فئات المجتمع الأخرى من خلال عملها في مؤسسات الإنتاج وتعودها على الطاعة والانضباط ورص الصفوف.

هـ - إنها الأشد تقبلاً لأفكار الاشتراكية العلمية.  
و - إنها الأكثر تقدماً وثورية، لأنها مرتبطة على الدوام، بأحدث منجزات العلم والتكنيك، فيما يتعلق بتحديث وتطور وسائل الإنتاج.  
ولا بد من تعميق التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين، والمتقنين والمستخدمين وسائر الشغيلة، حينذاك تستطيع الطبقة العاملة أن تحرر المجتمع بكامله من الاستغلال. فالمجتمع الاشتراكي الفعلي هو المجتمع الذي يحقق الشروط التالية:

● إلغاء الاستغلال والاضطهاد الطبقي والقومي.

<sup>6</sup> - كلمينتييف وفاسيليفيا، المصدر السابق ص32-34.

- تصفية البطالة والجوع والبيؤس والتخلف وعدم الثقة بيوم الغد.
  - ضمان حق المواطن في العمل والراحة والتعليم والرعاية الصحية والسكن وتأمين الشيخوخة.
  - استمرار نمو المستوى المادي للمعيشة، وتوفير المعارف والثقافة العالمية والمحلية.
  - مشاركة المنتجين في إدارة وسائل الإنتاج كل في المشروع الذي يعمل به. ومشاركته في الحياة اليومية للمنطقة التي يعيش فيها.
  - كما ويسعى النظام الاشتراكي العالمي إلى ترسيخ السلام وتحقيق التعاون ونزع السلاح بين مختلف دول العالم.
- ولا بد من الإشارة إلى بعض جوانب النقص في النظام الاشتراكي. مع أن هذه النواقص لا يمكن أن تحجب عنا حسناته وفضائله.

#### رابعاً - سمات المجتمع الاشتراكي (حالة الاتحاد السوفياتي):

ويمكننا تحديد سمات المجتمع الاشتراكي (حالة الاتحاد السوفياتي) وفقاً لما يلي:

- وجود قوة منتجة جبارة، وعلم متقدم، وثقافة طليعية، ويرتفع باستمرار مستوى المعيشة في المجتمع، وتتكون ظروف ملائمة لتطوير الفرد من جميع النواحي.
- وجود علاقات إنتاج اشتراكية، تحقق التقارب بين جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية المنتجة، وتحقق المساواة الفعلية والحقوقية بين جميع الأمم والأقوام وتؤدي إلى تعاونها فيما بينها.
- وجود التنظيم الرفيع والإخلاص الفكري العالي والوعي السامي لدى الشغيلة ذوي النزعة الوطنية والأممية.
- سيادة قانون "عناية الجميع بخير كل فرد وعناية كل فرد بخير الجميع".

- توفر الديمقراطية الحقيقية عن طريق اشتراك المنتجين في حياة الدولة اشتراكاً متزايداً. والجمع بين حقوق المواطنين، وحررياتهم الفعلية وبين واجباتهم ومسؤولياتهم أمام المجتمع. (7)

في ظل الاشتراكية لا يمكن تحقيق المساواة الاجتماعية التامة. فإن العمل لا يزال ينقسم إلى عمل ذهني وعمل جسدي، إلى عمل صناعي وعمل زراعي. وهذه الظروف توجد عدم التجانس في المجتمع على الصعيد الاجتماعي، ووجود الطبقات كالعمال والفلاحين والفئات أيضاً كالمثقفين.

#### خامساً - القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاشتراكي:

تسير الحياة الاقتصادية في أي مجتمع وفقاً لقوانين محددة، وليس حسب رغبة الأفراد في هذا المجتمع. ولقوانين الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي طابع موضوعي، من خلال العلاقة بين الظواهر. وبذلك نرى أن النظام الاقتصادي في المجتمع تحده علاقات الإنتاج أي العلاقات بين الناس في مجال إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها. أما أساس النظام الاقتصادي فهو شكل معين لملكية وسائل الإنتاج يحدد العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع. كما أن النظام الاقتصادي يوضح لنا مستوى التطور الاجتماعي، ويحدد التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في التفاعل مع البناء الفوقي السياسي والحقوق.

تشكل الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج أساس الاشتراكية الاقتصادية. وللإشتراكية قاعدة مادية وتقنية، تتمثل بصناعة آلية كبيرة ومتطورة، مع هيمنة العمل الآلي في جميع فروع الاقتصاد الوطني. 8 " والاشتراكية، بإقرارها الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، تجمع الاقتصاد الوطني في وحدة متكاملة. ويغدو مجمل الاقتصاد الوطني مجالاً لدائرة من النشاط الواعي والهادف، شأن الإنتاج في إطار كل مؤسسة على حدة. وفي المجتمع

(7) - أنظر: دستور الاتحاد السوفييتي، القانون الأساسي، ص4-5.

8 - أنظر: ما هي الاشتراكية، المصدر السابق، ص88.

الاشتراكي يعي الناس القوانين الاقتصادية الموضوعية، ويملكون زمامها ويستخدمونها في ممارسة البناء الاقتصادي، لما فيه خير المجتمع بأسره".<sup>9</sup> يبرز القانون الاقتصادي الأساسي للاشتركية خصائص أسلوب الإنتاج الاشتراكي، وهي تختلف بصورة جوهرية عن الأشكال التاريخية لأساليب الإنتاج ما قبل الاشتراكية. فإذا كان قانون لربح يشكل القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية. فإن الرفاه الشامل (وتحقيق مبدأ تلبية احتياجات الأفراد المتزايدة وإشباعها) وتطور شخصية الفرد هو القانون الاقتصادي الأساسي للاشتركية. وهذا يعني الاندماج المباشر بين المنتجين ووسائل الإنتاج، عندما ينتفي وجود أية مجموعة من الأفراد تحتكر وسائل الإنتاج الأساسية. وتصبح للقوى المنتجة طبيعة اجتماعية ويتم استخدامها لزيادة إنتاجية العمل ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع. وعندما يعمل المجتمع على إشباع حاجات الأفراد المادية والمعنوية فإن مصالح المجتمع تشكل في النتيجة مع مصالح الأفراد وحدة متكاملة لأن رفع مستوى الفرد من ناحية أخرى يزيد من مساهمته في الإنتاج الاجتماعي. وهذا يعني وحدة المصالح الاجتماعية والفردية، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل العمل إلى نشاط إبداعي. وبدلاً من التنافس بين العمال في سوق العمل فإن المباراة الاشتراكية تظهر بين المنتجين في الاشتراكية. عدا عن أن العمل الآلي وتسهيل الشروط وتحقيق المساواة في العمل تخلق الشروط المادية ليتحول العمل إلى نشاط إبداعي. وتتحول عملية إشباع الحاجات في المجتمع الاشتراكي إلى مسألة اجتماعية، وتقع على عاتق المجتمع بكامله.

" وحاجات الفرد لا تقتصر فقط على حاجاته الفيزيولوجية المعيشية، وإنما تشمل حاجاته المعنوية الثقافية والاجتماعية بعده كائناً اجتماعياً. إن وحدة الحاجات المادية والمعنوية تنجم عن الوحدة العضوية التي تربط ما بين الفرد والمجتمع. ولأن الفرد يكون عادة في المجتمع الاشتراكي منتجاً ومستهلكاً، فإن حاجاته لا تنحصر في إنتاج وسائل الاستهلاك، وإنما أيضاً

<sup>9</sup> - ليوننتيف، موجز الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو 1975، ص220.

بزيادة وسائل الإنتاج وتطويرها".<sup>10</sup> إن الحاجات الإنسانية لا تبقى ثابتة، بل هي في تطور مستمر، ولهذا يبقى لمفهوم الإشباع الكامل للحاجات الإنسانية مفهوم نسبي. إن تحقيق الإشباع الكامل يشترط تنمية الإنتاج ووضع السياسة الاقتصادية المناسبة.

" ويرتبط مستوى إشباع الحاجات بمستوى تطور القوى المنتجة، ولكن الشيء الهام هو أن المجتمع الاشتراكي كتنظيم واع وهادف يستطيع أن يواجه الإنتاج والتوزيع لإشباع الحاجات الاجتماعية والفردية وفقاً لسلم أولويات تحدده وفرة الموارد المتاحة. ومن ناحية أخرى فإن المجتمع الاشتراكي يركز اهتمامه على توفير الحاجات الأساسية لكل أعضائه مثل الغذاء والمسكن والتعليم والخدمات الصحية. ومن ثم تزداد قائمة الاحتياجات التي يسعى إلى إشباعها مع زيادة الإمكانيات المتوفرة لذلك".<sup>11</sup> يظل الهدف الأساسي للإنتاج الاشتراكي هو الوفاء باحتياجات المنتجين والشعب بكامله.

الاشتراكية نظام اقتصادي اجتماعي جاء ليحل محل النظام الرأسمالي وأهم ما يميز هذا النظام هو الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وانتقاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والإنتاج الاجتماعي المخطط على نطاق المجتمع بأسره، والاشتراكية هي الطور الأول - وفقاً للنظرية الماركسية - للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية.

وتتعارض الاشتراكية تعارضاً جذرياً مع الرأسمالية. لأن القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدال الملكية الاجتماعية بها يؤدي إلى تغيير الوجه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع. وبعد أن كان هدف الإنتاج هو تحقيق الربح لمالكي وسائل الإنتاج وابتزاز الطبقة العاملة والكادحين في النظام الرأسمالي، يصبح هدف الإنتاج في النظام الاشتراكي تلبية حاجات أعضاء المجتمع المادية والروحية، ووضع حد نهائي للاستغلال، كما أنه يفرض واجب العمل على الجميع لأن "من لا يعمل لا

10 - د. محمد سعيد نابلسي، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق 1985، ص 413.

11 - د. مطانيوس حبيب، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق 1984، ص 246. كارل ماركس وفريدريك انجلز، المؤلفات، المجلد 20 باللغة الروسية، ص 294.

يأكل". وبذلك يتحول المجتمع من مجتمع تناحري، إلى مجتمع وحدة مصالح المنتجين والعاملين فيه. ويبدأ تطبيق المبدأ الأساسي للاشتراكية هنا "من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله". وتتأكد الوحدة الاجتماعية والسياسية والفكرية، وتبدأ الفوارق الطبقة والاجتماعية بالتراجع والاضمحلال التدريجي. (12)

ويتميز النظام السياسي للاشتراكية في هذا البلد أو ذاك، بالدور القيادي للطبقة العاملة، والحزب الذي يقود الدولة والمجتمع، وضرورة التوفيق بين مؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية، وباجتذاب الجماهير إلى إدارة المجتمع والدولة.

#### سادساً - آلية عمل النظام الاقتصادي في الدول الاشتراكية:

تختلف دول المنظومة الاشتراكية فيما بينها من حيث مستوى تطور القوى المنتجة. كما تختلف مراحل تطور أسلوب الإنتاج الاشتراكي من دولة لأخرى. وتشترك جميع دول المعسكر الاشتراكي فيما يتعلق بالشروط الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي وهي:

- 1- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية.
  - 2- تلبية حاجات الأعضاء المنتجين في المجتمع "الفردية والاجتماعية" الأمر الذي يعد أداة النظام الاقتصادية وهدفه وهذا يقتضي استلام السلطة من قبل الطبقة العامة، مع وجود حزب طليعي يقود الدولة والمجتمع.
  - 3- تتم إدارة الاقتصاد الوطني بشكل مخطط، ويجري الإنتاج وفق خطة الدولة.
  - 4- إن قانون التوزيع السائد هنا، هو "لكل سحب عمله" (13).
- 1- هذه هي الخصائص العامة التي تميز النظام الاقتصادي في الدول الاشتراكية عن نظيره الرأسمالي.

(12) - الشيوعية العلمية، معجم، دار التقدم، موسكو 1985، ص 31-32.  
(13) - S.Szfler I s. Marciniak, Ekonomia Ploityczna P.W.N., Warszawa 1974, Str. 414

النظام الاقتصادي في الاشتراكية لا تحكمه آلية السوق ونزعة الربح الفردي، بل تتحكم به بصورة أساسية الخطة الاقتصادية التي تهدف إلى تلبية حاجات المجتمع المتزايدة والتي تمثل تعبيراً عن أهداف المجتمع ورغباته. ويعد الربح وسيلة أكثر منه غاية في حد ذاته. ويستخدم السوق ضمن إطار التخطيط كوسيلة فعالية وخادماً بدل أن يكون سيداً متحكماً كما في النظام الرأسمالي.

سابعاً - (أزمة النظام الاشتراكي) تراجع التجربة الاشتراكية والتحول إلى اقتصاد السوق:

لقد تركت الممارسات البيروقراطية أثراً سيئاً، انعكس بشكل قصور مريع عن تحقيق الإنجازات الاشتراكية التي كان ينبغي تحقيقها في الدول الاشتراكية خلال فترة زمنية طويلة تزيد على سبعين عاماً. " ولقد سلبت البيروقراطية، في الأنظمة الاشتراكية، وفق مفاهيمها التي أشرنا إليها جماهير العمال حقهم التاريخي في ملكية وسائل الإنتاج، وتوزيع الإنتاج لمصلحتهم، وحوالتهم إلى مجرد إجراء يعملون لدى مالك وسائل الإنتاج الجديد (وهو الدولة) بدلاً للرأسمالي أو الإقطاعي. لقد تغير الشكل وأنماط الإنتاج، ومردود الإنتاج دون أن يتبدل الوضع الحقيقي والجوهرى للعامل بما يتناسب مع دوره في عملية الإنتاج، لأن الاشتراكية، والفكر الاشتراكي، يجعلان من ملكية وسائل الإنتاج، وانتفاعهم، وشعورهم بمردود وعائدية إنتاجهم عليهم، كجماعات وأفراد، قضية لا يجوز، ولا يحق لأحد، أن يجعلهم بطريقة أو بأخرى يتنازلون عنها.<sup>14</sup>

لقد نجم عن هيمنة الفئات البيروقراطية وتسلسلها، وطبيعة تكوين هذه الفئات، أوضاع اقتصادية انعكست في صور متعددة منها:

- تراجع الإنتاج الاجتماعي، كما ونوعاً.
- تدني نسبة النمو الاقتصادي، وما يرافقها من تدني نسبة النمو الاجتماعي.

<sup>14</sup> - البيروستريكا : اضمحلال النظام العالمي، المصدر السابق ص126.

• اختلال الموازين الأساسية للاقتصاد الاشتراكي، وقد توضح هذا في عدة مظاهر (ندرة المواد، عدم تلبية حاجات المستهلكين، سوء التوزيع) وهذا أدى إلى استغراق الفرد في هموم الحياة المعيشية. إن بروز هذه المظاهر على سطح الحياة الاجتماعية في الدول الاشتراكية، وامتداد جذورها في أعماق المجتمع الاشتراكي، بعد سنوات طويلة من قيام النظام الاشتراكي، يعكس بالضرورة الدور التخريبي، للبيروقراطية، وفشلها في إنجاز أي تطور تاريخي للمجتمع الاشتراكي، لا بل يعكس بصورة لا يرقى إليها الشك أن الفكر الاشتراكي ينبغي أن يواجه في المرحلة المقبلة مهمة حل مشكلة البيروقراطية، وتجاوز الأزمة، التي تعاني منها الأنظمة الاشتراكية.<sup>15</sup> وفي بداية الثمانينات أعلن الرئيس السوفييتي غورباتشوف برنامجاً لإعادة البناء يسمى **البيروستريكا**.

#### **ثامناً - برنامج إعادة البناء "البيروستريكا":**

البيروستريكا هي برنامج نموذج شامل لمواصلة تطوير المجتمع الاشتراكي من خلال نمو اقتصادي نوعي جديد وإشاعة الديمقراطية الاشتراكية وتوسيعها في سائر الميادين والأصعدة. وتتركز جميع التحولات المتحققة والمرسومة بالاستناد إلى برنامج إعادة البناء الجديد حول الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج فقد كانت الملكية الاشتراكية سابقاً تضم نوعين من الملكية، الملكية التعاونية وملكية الدولة. (ومع مرور الزمن فقدت ملكية الدولة الأهمية التي اكتسبتها بادئ الأمر وصار الشغيلة يشعرون كأنها ملكية مجهولة الصاحب لا تعود لأحد وبدت غريبة عنهم)، لقد ترك هذا الأمر أثراً سلبياً في النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الاشتراكية وفي مصالح الشغيلة المنتجين أنفسهم.

وتطور المفهوم الجديد للملكية الاشتراكية، حيث أصبحت هذه الملكية موحدة ولا تقبل التجزئة غير أن لها أشكالاً مختلفة من حكومية، وتعاونية وبلدية وجماعية وفردية. ولا تعد ملكية الدولة أعلى من أنواع الملكية المتبقية،

<sup>15</sup> - مجلة الاقتصاد العدد 327 - دمشق نيسان 1991.



وأن كل تعارض بين الأشكال المختلفة للملكية يعد باطلاً. إن البيروستريكا، كما يوضح غورباتشوف، تسعى لوضع كل شيء في مكانه. حيث تهدف إلى تطبيق مبدأ الاشتراكية من جديد وعلى أكمل وجه (من كل حسب قدراته ولكل حسب عمله) كما تسعى لتطبيق العدالة الاجتماعية لأجل الجميع، وانضباط واحد يخضع له الجميع، والتزامات واحدة بالنسبة لكل فرد. فالبيروستريكا تزيد من قائمة المسؤولية الاجتماعية والمتطلبات من المجتمع.

وإن برنامج إعادة البناء والتبدلات لا يريد لها ذلك الذي يرى أنه قد أصبح لديه ما يلزمه فلماذا إعادة البناء؟ ولكن إذا كان لدى الإنسان ضمير وإذا كان يعمل لتوفير الخير لشعبه فهو لا يستطيع ويجب ألا يحاكم الأمور بهذا الشكل ناهيك عن أن العلنية تلقي الضوء وتوضح الأمور فيما إذا كان هناك من يستخدم امتيازات غير مشروعة. ولا يجوز التهاون مع الركود بعد الآن.<sup>16</sup>

"في النصف الثاني من السبعينات، حدثت أشياء يصعب تفسيرها. فبالبلاد بدأت تفقد وتائر التقدم، وتزايدت التوقفات في حركة الاقتصاد، وأخذت الصعوبات تتكدس وتتفاقم الواحدة بعد الأخرى، والقضايا والمشكلات غير المحلولة تتفاقم، وظهرت، في الحياة الاجتماعية، ظواهر راكدة جامدة، وغيرها من الظاهر الغربية على الاشتراكية، وتشكل نوع من ميكانيزم فرملة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي تحليلنا للوضع في البلاد، تناقصت وتائر النمو الداخلي في الخطط الخمسية الثلاثة الأخيرة إلى أكثر من النصف، وهبطت حتى بداية الثمانينات إلى المستوى الذي قربنا فعلياً من الركود الاقتصادي، وبرز سباق الكم، وخاصة في الصناعة الثقيلة، كمهمة قصوى وكهدف بحد ذاته، بينما سقط المستهلك عندنا تحت سلطة المنتج، وهو مضطر إلى استخدام ما يتفضل به المنتج، وهذا أيضاً تكريس للكم. وبالنتيجة، كان هناك كم، وأما لسلع فلم تكن كافية".<sup>17</sup>

16 - م. غورباتشوف البيروستريكا، ترجمة زياد الملا، دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر دمشق 1988، ص30.

17 - المصدر السابق ص119.

كشفت الدراسات حول مسار التطور الاقتصادي في الدول الاشتراكية وبخاصة في الاتحاد السوفييتي خلال الفترة الأخيرة عن وجود بعض الاختلال والركود النسبي وأحياناً التراجع، حيث تراجع المعدل السنوي لنمو الدخل القومي من 7.8 % في الخطة الخمسية الثامنة (1966-1970) ووصل إلى 3.6 % خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة (1981-1985). فالمؤشرات التالية توضح ذلك:

- الوضع الحرج للاتحاد السوفييتي في مجال إنتاج الفولاذ والمواد الأولية ومصادر الطاقة بسبب تزايد الاستهلاك غير المجدي وارتفاع نسبة الهدر.
- اضطر الاتحاد السوفييتي إلى استيراد ملايين الأطنان من الحبوب مع العلم أن الاتحاد السوفييتي من أكبر منتجي الحبوب في العالم.
- تراجع الخدمات الصحية والطبية.
- التخلف التقني وصناعة التكنولوجيا والتقدم العلمي المخصصة للأغراض الاقتصادية، بحيث أصبح مستواها أدنى من مستوى مثيلاتها في الدول الغربية.

كما أصبح المجتمع الاشتراكي يعاني من إرباكات حادة على مستويات القيم الإيديولوجية والأخلاقية وبدأت تتوضح أكثر فأكثر مظاهر الاختلال والركود النسبي في اقتصادات الدول الاشتراكية. يمكننا تحديد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور وتطور الاختلال والركود النسبي وفقاً لما يلي:

- 1- عدم الإسراع بالتحول في الوقت المناسب عن طريق التطور الاتساعي الأفقي إلى طريق التطور المكثف.
- 2- التشوهات في مفهوم الملكية الاجتماعية والجماعية تجعل علاقات الإنتاج القائمة غير ملائمة للتطور المطلوب والممكن للقوى المنتجة ولإنتاجية العمل المجتمعي.
- 3- التباطؤ في الجمع المتجانس بين الإدارة المركزية للاقتصاد الوطني واستقلالية اقتصاد المؤسسات واتساع الديمقراطية للعاملين فيها.

4- التباين الكبير بين السعر والقيمة الحقيقية لبعض السلع الإنتاجية والاستهلاكية محلياً من التعامل مع العالم الخارجي.

وجاءت "البيروستريكا" كبرنامج من أجل القضاء على مظاهر الاختلال والركود النسبي في اقتصاديات الدول الاشتراكية. والحلقة المهمة في عملية التغيير الجارية حالياً في الاتحاد السوفييتي تتمثل في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على أساس تعديل البنية الهيكلية الاقتصاد الوطني، واستخدام أحدث منجزات العلم والتقانة لرفع كفاية البلاد الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات، وهذا يتطلب بالضرورة تحسين الإدارة وتحسين مجمل الآلية الاقتصادية.<sup>18</sup>

ومن خلال تغيير جوهر العلاقات الإنتاجية والملكية وفقاً لبرنامج إعادة البناء سيتم توزيع جديد للسلطة والحقوق والواجبات والمسؤوليات وسيتم رفع مستوى الديمقراطية الاشتراكية إلى مستوى جديد وعلى أساس مبادئ التسيير الذاتي. وبهذه الطريقة سوف يتم تعبئة الباعث الأقوى للسلوك البشري وهو المصالح الاقتصادية، بوصفها القوة المحركة للتطور الاجتماعي.

ووفقاً لمبادئ التسيير الذاتي، تتولى مجموعة العاملين إدارة مشاريع الملكية الاشتراكية الممنوحة لها وتسييرها، وتُعد هذه المؤسسات والمشاريع شخصية اعتبارية تعمل وفقاً لمبادئ المحاسبة الاقتصادية وهي التي تقوم بالإنفاق والتمويل الذاتي. ويتلخص دور الدولة في صياغة سياسة واستراتيجية التطور الاقتصادي والعلمي والتقاني. وتقوم المؤسسات والمنشآت والاتحادات والهيئات العامة بوضع خططها بصورة مستقلة. بيد أن التخطيط الحكومي المركزي والشامل يضمن تحقيق المصالح الوطنية العامة ومنحها أسبقية على المصالح الجزئية لذلك لم يجر إلغاء التخطيط المركزي الشامل وإنما جرى تغيير مضمونه وشكله.

لقد كان هدف حركة إعادة البناء (البيروستريكا) التي قادها ميخائيل غورباتشوف منذ عام 1985 إحداث تغيير جذري على الصعيد الاقتصادي

18 - د. مجيد مسعود، حول الاتجاهات التنموية المعاصرة في الاقتصاد السوفييتي، مجلة النهج العدد (21) لعام 1988 ص 497

والاجتماعي والسياسي والقضاء عوامل الركود والضعف والفساد، ومكافحة آليات الكبح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي ظلت سائدة في الاتحاد السوفييتي على مدى أكثر من خمسة عقود. وكانت تهدف أيضاً إلى ديمقراطية الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وإعادة هيكلة الاقتصاد وتطويره بما يستجيب لمتطلبات ثورة العلم والتكنولوجيا واللاحق بالبلدان الصناعية المتقدمة. وإعادة بناء النظام الدولي على أسس أقل عدوانية وأكثر عدلاً، وتخفيض سباق التسلح، وإعطاء وجه مشرق للاشتراكية الإنسانية. وبذلك أصبحت البيروستريكا "ثورة في الثورة".

جاءت التطورات اللاحقة في الاتحاد السوفييتي لتؤكد أن مشروع إعادة البناء "البيروستريكا" قد تعثر بشكل خطير وذلك لأسباب عديدة أهمها: التركة الثقيلة للماضي الراكد من جهة، والضغوط الدولية، وأخطاء القيادة السوفييتية وأوهامها من جهة ثانية. ونتيجة للدعم الذي قدمته حركة إعادة البناء للتيار البرجوازي الرأسمالي في الاتحاد السوفييتي، وتشجيع "اقتصاد السوق" بصورته الرأسمالية وانتعاش القطاع الخاص، سقط غورباتشوف وسقط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي، بل سقط الاتحاد السوفييتي برمته ليصبح عدداً من الجمهوريات المتصارعة فيما بينها. وتحولت روسيا بزعامة يلتسين من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر - اقتصاد السوق.

وعلى الصعيد السياسي تم إضعاف الحزب الشيوعي السوفييتي الحاكم، وانتهى الأمر إلى حله ومصادرة أملاكه وملاحقة كوادره والاعتداء على رموزه التاريخية، مما وضع المجتمع في حالة فراغ سياسي أو بالأصح فوضى سياسية، فظهرت آلاف القوى الحركات السياسية والاجتماعية والدينية. كما تفجرت المشكلات القومية والأثنية بعنف هددت وحدة المجتمع ووحدة الدولة بقومياتها المتعددة التي بدأت بالانفصال وأصبحت كل قومية جمهورية قائمة بذاتها ولها سلطتها ودولتها وسيادتها.

لقد أثبتت التجربة التاريخية أن بناء الاشتراكية هدف بعيد المنال دون الوصول إليه كثير من المراحل الانتقالية. ويستلزم بناء الاشتراكية تطويراً في القوى المنتجة شاملاً وكبيراً، وفي درجة الرفاه الاجتماعي، وفي مستوى

الحريات وحقوق الإنسان، وفي مستوى العلاقات السياسية ضمن الدول أو بين الشعوب والأمم.

### تاسعاً - هل فشلت الاشتراكية العلمية؟

ما تزال المناقشات والطروحات التي قدمت، إلى الآن، قاصرة عن تفسير فشل التجربة الاشتراكية في كل من الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية.<sup>19</sup> وعاجزة عن الإحاطة بكل العوامل الكامنة وراء هذا الفشل. إن هذا الموضوع يستدعي المزيد من البحث والمناقشة، والمزيد من التأمي قبل التسرع في تقديم الأحكام والاستخلاصات. وعلى عكس التوجه السائد حتى الآن لعدد غير قليل من الباحثين والمفكرين والسياسيين الذين سارعوا لتقديم تحليلات بسيطة وأحياناً سطحية، ترجع ما حدث من فشل للتجربة الاشتراكية إلى مؤامرات امبريالية خارجية، أو ترجمة إلى دور فرد خارق "غورباتشوف"، استطاع أن يغير مجرى الأحداث، إن هذا التوجه التبسيطي لتحليل ما جرى لا يكفي، بل لا بد من الغوص في عمق الأحداث، واعتماد منهج مناسب للاقتراب من حقيقة ما جرى وما يجري، وتحليل التناقضات والتعقيدات التي اكتنفت تطور ثورة أكتوبر في عام 1917 في الاتحاد السوفييتي عبر مسار على مدى أكثر من سبعة عقود، وهذه مهمة ليست بالمهمة السهلة وبخاصة عندما يكون التاريخ الذي سيضعنا على تماس مع ما جرى خلال هذه الفترة لم يكتب بموضوعية وشمولية ويبقى تاريخاً ناقصاً فرض عليه أن يبقى في خدمة السلطة بشكل مباشر.

أين تكمن نقطة الانكسار (لحظة الانعطاف) والتراجع، في التجربة الاشتراكية التي انهارت في الاتحاد السوفييتي وباقي دول أوروبا الشرقية؟ لتحديد نقطة الانكسار أهمية كبيرة. يُعد بعضهم أن لحظة الانكسار تبدأ مع انتصار ثورة 1917 في الاتحاد السوفييتي، وآخرون يرون أنها تبدأ مع استلام ستالين للسلطة في أواخر الثلاثينات، وفئة ثالثة ترى أن الانعطاف بدأ عندما تسلم غورباتشوف السلطة في نيسان 1985. وهناك من يرى أن نقطة

<sup>19</sup> - انظر: "حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر، دمشق 1994 ص26.

الانعطاف تبدأ مع انقسام الحركة الشيوعية العالمية (الخلافة السوفييتي - الصيني). وهناك من يجعل المحور الاقتصادي داخل الاتحاد السوفييتي هو المسؤول عن الفشل ومع بداية تراجع الاقتصاد بدأت لحظة الانعطاف والتراجع وبخاصة عندما وصلت القوى المنتجة إلى نقطة تتطلب حلاً جذرية وجديدة للمشكلات الاقتصادية الجديدة التي ظهرت.

ولفهم ما جرى من فشل للتجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية يجب أن نفهم عالمية الصراع بين القوتين الأساسيتين الموجودتين على كوكبنا (الرأسمالية والاشتراكية). ذلك لأن الكرة الأرضية اليوم واحدة أكثر من أي وقت مضى. وهذا يسمى الطرف الخارجي المحيط بالتجربة. إن إمكان الفشل للتجربة الاشتراكية ما كان ليتم دون وجود الطرف الخارجي (التأمر) والتأمر الخارجي لم يكن قادراً على تحقيق أهدافه لولا وجود الإمكانيات والترتبة التي تسمح له بذلك.

إن ما حصل في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية من فشل للتجربة الاشتراكية ليس شيئاً مفاجئاً أو طارئاً. إنه تراكم طويل ومعقد لمشكلات عديدة ظهرت ولم تواجه أو ظهر عجز في مواجهتها أو حلها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الانهيار السريع المريع الذي حدث في المعسكر الاشتراكي. إن فشل التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي لم يكن يعني فقط تغيير الخيار من نظام اقتصادي اجتماعي قائم إلى نظام اقتصادي اجتماعي آخر، وإنما يعني أيضاً تغيير البنى والإدارات الاقتصادية، وتغيير الاختصاصات الإدارية للدولة، وكذلك التراجع عن دور القوة العظمى وترك الساحة للنظام الرأسمالي والرأسمالية الدولية بقيادة الإدارة الأمريكية.

" لذلك انهار حلف وارسو، والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، وتمزق الاتحاد السوفييتي ووصل التمزق والحروب الأهلية على نطاق ضيق أو واسع إلى جمهورياته، ودخلت عمليات التخريب الرأسمالية الدولية إلى كل أراضي الكتلة الاشتراكية السابقة، فانهارت العملات وهدرت الثروات، التي بنيت بعرق وتضحيات أجيال عديدة من شعوب تلك البلدان، ومن جملة ذلك بيعت بأبخس الأثمان 11000 مؤسسة من أكبر المؤسسات

الصناعية في روسيا، وتستمر تصفية الملكية الجماعية بمعدل 800 مؤسسة في الشهر، وتجري حركة مشابهة في بولونيا وهنغاريا وسلوفاكيا وتشيكيا، الخ...)<sup>20</sup>.

لقد كان لانتهاء التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية الدور الأول في إنتاج نظام اقتصادي عالمي جديد بدت السيطرة فيه لثلاثي مؤلف من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وبزعامة الولايات المتحدة. وتسيطر النخبة في هذه الدول على النشاط الاقتصادي العالمي والأدوات الاقتصادية الممثلة في البنوك المركزية، والبورصات، والبنوك الخاصة، والاحتكارات الإنتاجية والتجارية على الصعيد العالمي من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية التي ظهرت إلى الوجود حديثاً. ويمكننا توضيح السيطرة الاقتصادية لهذه الدول بالمؤشرات التالية: يسيطر على الاقتصاد العالمي حالياً نحو 37000 شركة متعددة الجنسية إضافة إلى فروعها التي يبلغ عددها في مختلف أنحاء العالم نحو 170000 فرع تعمل في المجالات كافة. وتستحوذ خمسة بلدان رأسمالية متطورة على نحو 172 شركة من أصل 200 شركة من أكبر الشركات المتعددة الجنسية موزعة كما يلي:

الدولة	عدد الشركات		حجم أعمالها (مليار دولار)	
	1982	1992	1982	1992
الولايات المتحدة الأمريكية	80	60	1302.5	1720.1
اليابان	35	54	657.3	2095.4
فرنسا	18	14	264.7	310.0

**المصدر:** وقائع الندوة الفكرية "حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية

واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر" ص 81 - دمشق 1994.

<sup>20</sup> - وقائع الندوة الفكرية "حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر" دمشق 1994.

إن التوزيع الراهن للدخل العالمي ينطوي على اختلال هائل يتفاقم مع مرور الزمن، فبينما كان نسبة دخل الخمس الأغنى من سكان العالم إلى دخل الخمس الأفقر لا تزيد على 30 ضعفاً في عام 1960 أصبحت في بداية التسعينات في هذا القرن تتجاوز 150 ضعفاً. ويصبح التفاوت أكبر بكثير إذا تمت المقارنة بين أغنى دول الشمال بأفقر دول الجنوب. ففي سويسرا بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي عام 1989 أكثر من 29800 دولار فقي حين لم يتجاوز الثمانين دولاراً في موزمبيق.

" إن النظام الرأسمالي في مراكزه يعيش جملة معقدة من الأزمات العميقة التي لا قبل له، بسبب من طبيعته، بعلاجها، وبالأحرى تجاوزها:

أزمات داخل كل بلد تضغط باتجاه تفجير أزمات فيما بين الدول والمراكز الإمبريالية الكبرى، أزمات إذا لم تكن تهدد الآن أو في المستقبل المنظور مصير هذا النظام، إلى أن خطورتها التي تتركز على شعوب الأطراف، بما فيها اليوم شعوب الاشتراكيات المنهارة، لا حدود لها، من حيث قتل هذه الشعوب بالحروب والمجاعات والأمراض والتمزق وغيرها " <sup>21</sup>.

كما يبدو التناقض والصراع داخل الرأسمالية، داخل النظام الرأسمالي تشتد المنافسة والمزاحمة بين الأقطاب الثلاث (أمريكا، الاتحاد الأوروبي، اليابان) وبين الأقطاب وأنصاف الأقطاب (منها النمر السبعة)، وبين الأقطاب وأنصاف الأقطاب من جهة ودول العالم الثالث والعالم الرابع من جهة ثانية. هذه المنافسة التي تتحول غالباً إلى حروب اقتصادية، منها ما حصل بين الولايات المتحدة واليابان فيما يتعلق بتصدير الرز الأمريكي إلى اليابان وتصدير السيارات اليابانية إلى أمريكا. والاختلاف التجاري بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

2000/02/20

21 - د. عارف دليلة، من وقائع الندوة الفكرية "حول الأزمة..." مصدر سابق ص126.